

Distr.
GENERAL

E/CN.17/IPF/1996/11
20 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات

الدورة الثانية

١١-٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

التجارة والبيئة من حيث صلتها بمنتجات الغابات وخدماتها

العنصر البرنامجي الرابع

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٥-١	<u>مقدمة</u>
		<u>أولا - الحالة الراهنة للتجارة الدولية في منتجات الغابات وأنماط هذه التجارة</u>
٤	٣٨-٦	ألف - منتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية
٤	٧-٦	باء - خدمات الغابات
٥	٨	جيم - نطاق التحليل
٥	٩	دال - التجارة في المنتجات الخشبية عموماً
٥	١٤-١٠	هاء - ترويج الأنواع الأقل استخداماً
٧	١٧-١٥	واو - زيادة شفافية السوق
٧	١٩-١٨	زاي - الوصول إلى الأسواق
٨	٢٤-٢٠	حاء - أنواع الآثار البيئية الناجمة عن التجارة
٩	٢٦-٢٥	طاء - جدوى "استيعاب التكلفة الكاملة"
٩	٣٠-٢٧	ياء - إصدار شهادة منشأ من غابات مدارة بصورة مستدامة
١٠	٣٨-٣١	<u>ثانياً - التمويل والتكنولوجيا</u>
١٢	٤٣-٣٩	ألف - أنماط الاستثمار وتأثيرها على التجارة
١٢	٤٢-٣٩	باء - التكنولوجيا والبحث
١٣	٤٣	<u>ثالثاً - اقتراحات للعمل</u>
١٣	٤٤	

مقدمة

١ - تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن الفئة الرابعة "التجارة والبيئة من حيث صلتها بمنتجات الغابات وخدماتها" من برنامج عمل الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات، التي تقرر إجراء مناقشة أولية بشأنها في الدورة الثانية للفريق. وترمي إلى تقديم لمحة عامة أولية عن المسائل المتصلة بالتجارة في منتجات الغابات عموماً، فضلاً عن انعكاساتها على البيئة والإدارة المستدامة للغابات، وذلك تحضيراً للمناقشة الموضوعية لهذا العنصر البرنامجي في الدورة الثالثة للفريق.

٢ - ويسترشد العمل المضطلع به في إطار هذه الفئة بالقرارات التي اتخذت في الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة، ودرست بمزيد من التفصيل في الدورة الأولى للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات.

٣ - وحددت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثالثة، اختصاصات الفريق بالنسبة إلى العنصر البرنامجي المدرج ضمن الفئة الرابعة على النحو التالي: "دراسة العوامل ذات الصلة التي تؤثر على التجارة في المنتجات الحرجية وسائر القضايا الحرجية والتجارية في إطار نهج متكامل وشمولي من شأنه أن يشجع على إقامة علاقة داعمة فيما بين التجارة والتنمية. والقيام، في هذا الصدد، بتحديد الفرص والتوصية بالتدابير فيما يتعلق بتحسين الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الحرجية على أساس غير تمييزي، والنظر في العوامل التي قد تشوه التجارة في المنتجات الحرجية وتؤثر على قيمتها، بما في ذلك التسعير، ومراقبة الاستيراد والتصدير، والإعانات، وضرورة إزالة تدابير الحظر والمقاطعة المتخذة من جانب واحد والتي تعد مخالفة لقواعد نظام التجارة الدولية. وتشجيع استحداث منهجيات للنهوض بالتقييم الكامل للسلع والخدمات الحرجية، بما في ذلك تكاليف الاستعاضة والتكاليف البيئية، بغية الترويج لاستيعاب التكلفة الكاملة. وفي ضوء مراعاة مصالح جميع القطاعات والخصائص التي تنفرد بها بلدان شتى وكفالة الوضوح الكامل ومشاركة جميع الأطراف المعنية، ينبغي دراسة قضية إصدار الشهادات ووضع العلامات بصورة طوعية على المنتجات الحرجية من أجل المساهمة في تحسين تفهم دور إصدار الشهادات طوعاً فيما يتصل بالإدارة المستدامة للأحراج، بما في ذلك أثر إصدار الشهادات على البلدان النامية"^(١).

٤ - وفيما بعد أكد الفريق، في دورته الأولى، على أنه "تنبغي دراسة الولاية الواسعة التي عهدت بها لجنة التنمية المستدامة إلى الفريق دراسة متكاملة وشاملة. ويتمثل الهدف الكلي في تعزيز الأدوار المتداعمة للتجارة والبيئة. وينبغي إعداد تقارير لتحديد الفرص والتوصية بتدابير لتحسين وصول منتجات الغابات إلى الأسواق على أساس لا تمييزي ولدراسة العوامل التي قد تشوه التجارة في منتجات الغابات وتؤثر على قيمتها؛ بما في ذلك التسعير، وضوابط الاستيراد والتصدير، والإعانات، وضرورة إزالة عمليات الحظر والمقاطعة التي تخالف قواعد نظام الاتجار المتعدد الأطراف. وينبغي أن تضم التقارير تقييماً لوسائل تعزيز وضع منهجيات هدفها النهوض بتقدير كامل لقيمة منتجات الغابات وخدماتها وبدائل الأخشاب، بما في ذلك قيمة تكاليف الاستعاضة والتكاليف البيئية، من أجل تشجيع الاستيعاب الداخلي للتكلفة الكاملة. وينبغي للتقارير، وهي تضع في الاعتبار مصالح جميع القطاعات والخصائص التي تنفرد بها مختلف البلدان

وكفالة تحقق الشفافية التامة ومشاركة الأطراف المعنيين، أن تدرس مسألة الإصدار الطوعي لشهادات لمنتجات الأحراج ووضع علامات عليها من أجل الإسهام في زيادة فهم ما لإصدار الشهادات طوعا من أهمية فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك أثر إصدار الشهادات على البلدان النامية. وقد طُلب إلى الأمين العام وهو يضطلع بعملية التشاور المجملية في الفقرة ١٣ أعلاه، أن يفيد من خبرات منظمات قادرة على الإسهام في العمل التحضيري في إطار هذا العنصر البرنامجي، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، ومنظمة التجارة العالمية^(٣). وتقرر، في الدورة الأولى للفريق، إجراء المناقشة الموضوعية لهذا العنصر البرنامجي من الفئة الرابعة في الدورة الثالثة للفريق التي ستُعقد من ٢ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٥ - وأعدت هذه الوثيقة المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، بوصفها الوكالة الرائدة للعنصر البرنامجي الرابع، وكان ذلك بالتشاور مع أمانة الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات في شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

أولا - الحالة الراهنة للتجارة الدولية في منتجات الغابات وأنماط هذه التجارة

ألف - منتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية

٦ - لا يزال الخشب هو أهم منتج حرجي تجاري. وهو يُستخدم استخدامات شتى منها كمادة من مواد البناء، وإنتاج الورق، وتوليد الطاقة للطبخ والتدفئة. وقد أخذ إنتاج الخشب من الغابات في التزايد في العقد الماضي. ويجري الاتجار بالمنتجات الخشبية في شكل خشب مستدير، وخشب منشور، وخشب رقائقي، ورقاقات خشب، وأثاث وعجينة ورق ومنتجات ورقية. وبالنظر إلى الطبيعة المتجددة والملائمة للبيئة التي يتسم بها الخشب أساسا، يُنتظر أن يتواصل في المستقبل حدوث زيادة في الطلب على الخشب وفي حجم التجارة الدولية المتصلة به.

٧ - ولا توجد إحصاءات تجارية يعتمد عليها بشأن منتجات الغابات غير الخشبية. ولعل هذا يعود إلى أن حجم هذه المنتجات وقيمتها في التجارة الدولية أقل نسبيا بالمقارنة مع المنتجات الخشبية. غير أن التطورات الحديثة تدل على بروز أهمية منتجات الغابات غير الخشبية، بما في ذلك زيادة الإيرادات الآتية من التجارة الدولية. وقد يكون النقص النسبي في أهمية منتجات الغابات غير الخشبية ناجما أيضا عن النظام الحالي لتصنيف المنتجات التي تُعتبر من منتجات الغابات غير الخشبية. وبينما، بالنسبة إلى الخشب، تعتبر الأخشاب الآتية من المزارع الحرجية منتجا من منتجات الغابات، فإن منتجات الغابات غير الخشبية الآتية من مزارع الأشجار، مثل اللّثي المطاطي وزيت النخيل، والتي تولّد بلايين الدولارات من العملة الأجنبية لكثير من بلدان جنوب شرق آسيا، تصنّف على أنها منتجات زراعية.

باء - خدمات الغابات

٨ - لم تكن الخدمات التي توفرها الغابات وأراضي الغابات تظهر في العادة إلا في شكل قيمة غير ملموسة للغابات. وبسبب تزايد الأهمية التي تعلق على البيئة، فإن أهمية خدمات الغابات بوصفها مجالا محتملا للتجارة لم تبرز إلا منذ مدة قصيرة. وتنطوي الموائل والنظم الإيكولوجية الحرجية الفريدة من نوعها على إمكانات كبيرة في مجالات شتى منها السياحة الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي في شكل عينات حيوية ما فتئت تُسوق لإجراء البحوث الصيدلانية، وعزل الكربون الذي يحتمل الاتجار به في إطار خطط التنفيذ المشترك والتراخيص القابلة للتداول. وبالرغم من وجود إمكانات لتسويق خدمات الغابات على الصعيد الدولي، فإن القيمة الحالية لهذه التجارة لا تزال ضئيلة جدا ولم يجر بعد تحديدها وتطويرها بالكامل. وتُستطلع مسألة تقييم خدمات الغابات في إطار العنصر البرنامجي الأول - ٣.

جيم - نطاق التحليل

٩ - لا تسمح المعلومات الإحصائية المتاحة بإجراء تحليل مناسب للتجارة في الخدمات التي توفرها الغابات، بالرغم من الاعتراف المتزايد بأهمية إدارة مستجمعات المياه العابرة للحدود، والسياحة الإيكولوجية وعزل الكربون. وبالتالي، فلأغراض عملية، سيجري في هذه الوثيقة الاقتصار على تقييم آثار وفعالية التدابير التي تقوم على الصلة بين البيئة والتجارة في منتجات الغابات وخدماتها بالنسبة إلى المنتجات الخشبية وحدها.

دال - التجارة في المنتجات الخشبية عموما

١٠ - لتوضيح حالة التجارة من حيث حجم السلع المتداولة الآتية من البلدان المتقدمة النمو ومن البلدان النامية، تُستخدم إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بشأن إنتاج، واستيراد وتصدير المنتجات الخشبية من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٢^(٣). ويمكن إبداء ملاحظات عديدة فيما يتصل بإنتاج الخشب المستدير:

(أ) زاد إنتاج العالم من الخشب المستدير بنسبة ٢١ في المائة، من ٢,٩ بليون متر مكعب في عام ١٩٨١ إلى قرابة ٣,٥ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٢. وقد جاءت الزيادة بصورة رئيسية نتيجة استخلاص كميات إضافية في البلدان النامية، بينما كانت الزيادة في البلدان المتقدمة النمو هامشية؛

(ب) بالرغم من الزيادة البالغة ٢٥ في المائة في إنتاج الخشب المستدير في البلدان النامية، من ١,٦ بليون متر مكعب في عام ١٩٨١ إلى قرابة بليون متر مكعب في عام ١٩٩٢، كان زهاء ٨٠ في المائة من الإنتاج في عام ١٩٩٢ موجهة إلى إنتاج الحطب والفحم. وفي مقابل ذلك، فإن إنتاج الحطب والفحم في

البلدان المتقدمة النمو ضئيل. ويستخدم ما يزيد عن ٨٤ في المائة من إنتاج الخشب المستدير في البلدان المتقدمة النمو للأغراض الصناعية؛

(ج) لا تُصدر سوى نسبة ٢٥ في المائة من إنتاج البلدان النامية من الخشب المستدير البالغ ٤١٥ مليون متر مكعب والمستخدم للأغراض الصناعية، وذلك في شكل منتجات متنوعة.

١١ - وزادت قيمة التجارة الدولية في المنتجات القائمة على الخشب بقرابة ١٠٠ في المائة، من ٥١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨١ إلى زهاء ١٠٣ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٢. وبالرغم من زيادة إنتاج الخشب المستدير في البلدان النامية، لا تزال البلدان المتقدمة النمو تسيطر على التجارة الدولية، إذ تناهز حصتها من السوق ٨٤ في المائة. وزيادة عن ذلك، فإن قرابة ٨٠ في المائة من منتجات الغابات المستوردة إلى البلدان النامية تأتي أيضا من البلدان المتقدمة النمو.

١٢ - وتشكل البلدان النامية، كمجموعة، مستوردين صافين للمنتجات القائمة على الخشب، بعجز صاف يناهز ٣,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٢. ولديها فائض في صادرات الجذوع ومنتجات الخشب الرقائقي والألواح. وهي من البلدان المستوردة الصافية الحدية للخشب المنشور؛ غير أن لديها عجزا هاما بالنسبة إلى الورق والمنتجات الورقية.

١٣ - ولا يسيطر على صادرات المنتجات الخشبية في السوق الدولية إلا عدد قليل جدا من البلدان. ومن بين البلدان المتقدمة النمو، تشكل ألمانيا والسويد وكندا وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية البلدان المصدرة الرئيسية، في حين تمثل إندونيسيا وماليزيا المصدرين الرئيسيين لمنتجات الخشب الآتية من بلدان المناطق المدارية والبلدان النامية. وتسيطر إندونيسيا وماليزيا على الصادرات العالمية لمنتجات الأخشاب المدارية، ولهما معا حصة من السوق تناهز ٨٦ في المائة من مجموع صادرات بلدان المناطق المدارية في عام ١٩٩٢. ويتقاسم بقية السوق اثنا عشر بلدا آخر من بلدان المناطق المدارية.

١٤ - وبسبب التصنع السريع في منطقة شرق آسيا، تجاوزت التجارة في منتجات أخشاب المناطق المدارية فيما بين بلدان هذه المنطقة بكثير التجارة مع شركائها التقليديين من أوروبا وأمريكا الشمالية. وأصبحت تايلند وجمهورية كوريا والصين حاليا المشتريين الرئيسيين وتبلغ حصتها معا ما يناهز ٣٣,٦ في المائة من مجموع الواردات العالمية. وسجلت حصة بلدان شرق آسيا، بما فيها اليابان في السوق، زيادة أخرى بقرابة ٧٦,٧ في المائة. ولا تتعدى حصة بلدان الاتحاد الأوروبي نحو ١٣ في المائة من مجموع حصة السوق.

هـ - ترويج الأنواع الأقل استخداما

١٥ - لقد تم الاعتراف بأن توسيع نطاق الاستفادة من الأنواع الأقل استخداما، بما في ذلك ترويجها في السوق الدولية، يُشكل أحد التدابير الإيجابية لزيادة قيمة الغابات وتحسين الجدوى الاقتصادية لإدارة الغابات على أساس مستدام. والمشكلة أكثر حدة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا حيث عدد أنواع الأخشاب المتداولة في السوق الدولية محدود أكثر بالمقارنة مع أنواع الأخشاب الآتية من جنوب شرق آسيا. وأفضى هذا الأمر إلى تقلص كثافة قطع الأشجار في أمريكا اللاتينية وأفريقيا بما يناهز ما بين ١٠ أمتار مكعبة و ١٥ مترا مكعبا للهكتار بالمقارنة مع الكثافة في جنوب شرق آسيا التي تصل إلى قرابة ما بين ٣٠ و ٤٠ مترا مكعبا للهكتار.

١٦ - وهناك دلائل عديدة على إحراز تقدم في زيادة الاستفادة من الأنواع الأقل استخداما في السوق الدولية. وورد في منشور للمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية^(٤) أن صادرات الأنواع الثانوية في الكاميرون تضاعفت في السنوات الثلاث الأخيرة. وفي ماليزيا، كانت صادرات الجذوع المندرجة ضمن فئة الخشب الصلب المختلط تمثل قرابة ٦٠٠ ٠٠٠ متر مكعب في عام ١٩٩٣، وهو ما يتجاوز صادرات أي نوع تقليدي بمفرده.

١٧ - وهناك جهود جارية لدعم ترويج الأنواع الأقل استخداما في السوق الدولية. وتشمل هذه الجهود مشاريع المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية المتصلة بالخصائص التقنية للأنواع الأقل استخداما، إلى جانب جهود متنوعة لتعزيز التجارة. وبالرغم من حدوث بعض أوجه التحسن في عدد الأنواع التي جرى رفعها إلى مستوى "أنواع أكثر شيوعا"، فإن هذه التحسينات كانت محدودة نوعا ما. وبالإضافة إلى ذلك، لم يجر التوصل إلى إثبات قطعي لما إذا كانت التحسينات تعود بصورة رئيسية إلى الجهود المبذولة من أجل ترويج الأنواع الأقل استخداما، أو إلى نقص توافر الأنواع الأكثر شيوعا في السوق. وهذه الظاهرة مألوفة في تاريخ الغابات حيث تنتقل الأنواع غير المستخدمة، في كل من غابات المناطق المعتدلة والمدارية، من مركز الأنواع المرفوضة إلى مركز الأنواع المقبولة بل وإلى مركز الأنواع المفضلة في الأسواق، بدون أي مساعدة من تدابير السياسة التجارية.

واو - زيادة شفافية السوق

١٨ - هناك اعتراف بأن شفافية السوق عامل هام في تعزيز التجارة في منتجات الغابات. والصعوبات التي تواجهه لدى إجراء المقارنات حاليا فيما بين الأسواق وفيما بين المنتجات، تعكس نقص الشفافية في الأسواق بالنسبة إلى منتجات الغابات. ولعل هذا المستوى المنخفض لشفافية السوق أصعب عائق يواجه تعزيز الإدارة المستدامة للغابات من خلال التجارة في منتجات الغابات.

١٩ - ويجري الاضطلاع بأنشطة كثيرة بغية تحسين تقديم التقارير الإحصائية وتقارير التسويق، وهي أنشطة تدعم الجهود الرامية إلى زيادة شفافية السوق فيما يتصل بمنتجات الغابات. وتركز الحلقات التدريبية الوطنية والإقليمية التي تنظمها المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية والفاو على تحسين جمع البيانات بشأن موارد الغابات والإنتاج والصناعة. وزيادة عن ذلك، تتيح المبادرة المشتركة بين مركز التجارة الدولية والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية تقديم تقارير السوق عن منتجات الغابات في التجارة الدولية من خلال دائرة أخبار السوق القائمة في إطار هذه المبادرة. وقد أثبتت هذه الأنشطة أن لها أثرا ملحوظا على نوعية البيانات والمعلومات المتصلة بالسوق. ولذلك، فإن تعزيز هذه الأنواع من الأنشطة من شأنه أن يسهم في زيادة شفافية السوق في التجارة في منتجات الغابات.

زاي - الوصول إلى الأسواق

٢٠ - تركز الاهتمام الدولي بالتجارة في منتجات الغابات بصورة رئيسية على كيفية التغلب على العقبات في السياسات الحمائية. وبما أن ثلاثة أرباع التجارة الدولية في منتجات الغابات تجري فيما بين البلدان المتقدمة النمو، حيث لا تشكل التدابير الحمائية عائقا رئيسيا، فإن الوصول إلى الأسواق ليس، نسبيا، مشكلة رئيسية على نطاق عالمي.

٢١ - وبالرغم من أن قضية الحواجز الجمركية وغير الجمركية قد تُعتبر غير ذات شأن على الصعيد العالمي، فإنها مع ذلك ذات أهمية بالنسبة إلى البلدان النامية. وتشير بعض الدراسات إلى أنه بينما لا يُنظر إلى معدلات الرسوم الجمركية على أنها قيد على تصدير المنتجات الخشبية من البلدان النامية، فإن الحواجز غير الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات المجهزة يمكن أن تشكل خطرا لأنها تعرقل الجهود الرامية إلى زيادة الأنشطة النهائية. وهناك مجموعة متنوعة من الحواجز غير الجمركية التي تؤثر على التجارة في منتجات الغابات، تشمل القيود الكمية؛ والتدابير التي تؤثر في الأسعار، بما في ذلك الرسوم الضريبية المتغيرة؛ والمعايير الصحية والتقنية، مثل مكافحة الآفات والأمراض؛ والإجراءات الجمركية والإجراءات الإدارية المتصلة بالدخول.

٢٢ - ولا يُتوقع أن يفضي ما للحواجز التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على الواردات من آثار سلبية على خطى التصنيع القائم على الغابات في البلدان النامية، إلى زيادة تصدير الخشب الخام وذلك بسبب كثرة القيود التي تفرضها معظم البلدان المصدرة لأخشاب المناطق المدارية على صادرات الخشب الخام. وقامت بلدان نامية عديدة (غانا والكاميرون وكوت ديفوار وماليزيا) بتنقيح سياساتها وضريبة التصدير التي تفرضها على منتجات غاباتها لتشجيع زيادة التجهيز النهائي.

٢٣ - ومن الأرجح أن تؤدي إزالة الحواجز المفروضة على الواردات ولا سيما على منتجات الأخشاب المجهزة إلى زيادة التدفق التجاري، فضلا عن الاستثمار وقيمة الغابات. وبالرغم من وجود بعض الآراء المتشائمة التي تقول بأن زيادة التجهيز ستتسبب في زيادة الطلبات على الأخشاب وتشجع في نهاية الأمر

على إزالة الغابات، هناك أيضا اعتراف بأن زيادة أنشطة التجهيز للحصول على القيمة المضافة ستزيد أكثر من الفوائد الاقتصادية وبالتالي تعزز إمكانيات الإدارة المستدامة للغابات في البلدان النامية.

٢٤ - وهناك صلة قوية بين تحسين وصول منتجات الغابات إلى الأسواق ومسألة البيئة. ومما يسهّل عمل الفريق في هذا الصدد العمل الذي تضطلع به لجنة التجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية والمتمثل في تحليل الفوائد البيئية الناجمة عن إزالة القيود المفروضة على التجارة وعمليات تشويه التبادلات التجارية؛ وعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتصل بآثار تحرير التجارة على البيئة.

حاء - أنواع الآثار البيئية الناجمة عن التجارة

٢٥ - تبدأ أنواع الآثار البيئية الناجمة عن التجارة على استخدام الغابات وإدارتها بعملية الحصاد. فالعمليات العصرية لحصاد الأخشاب التي تستخدم الآلات الثقيلة يمكن أن تتسبب في إلحاق أضرار جسيمة بالتربة وشبكة الصرف الطبيعي ومجري المياه، والشجرا الحرجية الموضعية إذا لم تتم العملية وفقا لقواعد وأنظمة صارمة للإدارة المستدامة للغابات. وتحدث المرحلة الثانية للأضرار البيئية أثناء عملية التجهيز. فالنفايات الصناعية، في شكل مواد الكيماوية من مختلف الأنواع التي تستخدم أثناء التجهيز، تتدفق وتلوث المجاري المائية، مما يتسبب في ضرر أكبر للسكان. وحتى الآن ما فتئت المناقشات الدولية الجارية بشأن الحرجة تولي لإدارة الموارد قدرا أكبر من الاهتمام بالمقارنة مع عمليات التصنيع. ولعل ذلك يعود إلى الجهود العاجلة الرامية إلى معالجة مسألة إزالة الغابات.

٢٦ - ولا يشكل أي من تلك الأضرار المحتملة نتيجة مباشرة للتجارة الدولية في منتجات الغابات. وإنما تحدث بصرف النظر عن تصدير المنتجات أو عدم تصديرها، بالرغم من أن مستواها ربما يكون أقل في حالة عدم تصدير المنتجات. وبما أنه يجري تصدير قرابة ١٥ في المائة من إنتاج الخشب المستدير، والأسعار في الأسواق المحلية تتصل اتصالا قويا بأسعار المنتجات المصدرة، يُنتظر أن تؤثر التجارة في منتجات الغابات تأثيرا هاما على إنتاج وتجهيز منتجات الغابات وعلى البيئة المتصلة بالغابات.

طاء - جدوى "استيعاب التكلفة الكاملة"

٢٧ - تتمثل المسألة الرئيسية فيما يتصل باستيعاب التكلفة الكاملة، على النحو الذي طلبته لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثالثة، وطلبه الفريق، في دورته الأولى، في استكشاف إدراج تكلفة الإدارة المستدامة للغابات في آليات السوق. ومن شأن إدراج هذه التكلفة الإضافية في آليات السوق أن يمكن التجارة بفعالية من دعم تحقيق أهداف الإدارة المستدامة للغابات ولا سيما في البلدان النامية.

٢٨ - ويمكن أن يكون استحداث منهجية لاستيعاب التكلفة الكاملة متصلا اتصالا وثيقا بوضع المعايير والمؤشرات للإدارة المستدامة للغابات. وتشكل تكاليف الأنشطة الإضافية التي يتعين الاضطلاع بها على

النحو الذي تحدده المعايير والمؤشرات أساسا جيدا لمعالجة مسألة استيعاب التكلفة الكاملة لإنتاج منتجات الغابات.

٢٩ - وبالرغم من أنه لا يزال هناك عدم يقين بشأن العناصر التي تشكل التكلفة الكاملة لإنتاج منتجات الغابات، من المؤكد تقريبا أن هذه التكلفة ستكون أعلى من تكلفة الإنتاج الحالية. وبالتالي فإن انعكاسات استيعاب التكلفة الكاملة بالنسبة إلى الإدارة المستدامة للغابات، تبرر إجراء مزيد من التحليل النقدي بشأن جدواه وتطبيقه. ورفع سعر بعض المنتجات التي تشمل أنواعا ودرجات ذات قيمة عالية، من شأنه أن يجعل السعر يستوعب التكلفة الإضافية المترتبة على الإدارة المستدامة للغابات. أما بالنسبة إلى منتجات أخرى، فإن احتمالات رفع السعر قد تكون أقل مواتاة. فبالنسبة إلى الخشب الصلب الصناعي على سبيل المثال، ستكون الاحتمالات أقل في المستقبل لأنه يُستخدم بصورة رئيسية في صناعات البناء حيث الأسعار أقل بكثير.

٣٠ - وسيستفيد إجراء مزيد من التحليل في إطار عمل الفريق بشأن استيعاب التكلفة الكاملة من العمل الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في مجال تقدير أثر تدابير الاستيعاب على مختلف المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية، والدروس المستفادة من عمل الفاو في استحداث منهجيات للتقييم الاقتصادي للسلع الزراعية.

ياء - إصدار شهادة منشأ من غابات مدارة بصورة مستدامة

٣١ - كان الهدف الرئيسي لبدء العمل بشهادات الأخشاب هو إعلام المستهلكين بمنشأ الأخشاب واستدامة المناطق الحرجية حيث جرى إنتاجها. وحظيت الخطة بقدر أكبر من الاهتمام وأصبحت الآن تُعتبر استراتيجية هامة لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات. وهناك عدة أمثلة على عمليات هامة استُهلكت في هذا الصدد منها: خطة إصدار شهادات لمباغا لوضع العلامات الإيكولوجية في إندونيسيا، وخطة إصدار الشهادات التابعة للرابطة الكندية للمقاييس، وخطة "الخشب السويسري"، وخطة "وودمارك" التابعة لمجلس رعاية الغابات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وخطة ١٤٠٠٠ التابعة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

٣٢ - وتتضح أهمية الأنماط الحالية للتجارة في منتجات الغابات فيما يتصل بفعالية إصدار الشهادات لمنتجات الغابات في مختلف الأسواق. وعلى النحو المذكور آنفا، يتم أكبر جزء من التجارة في منتجات الغابات داخل الاقتصادات المتقدمة النمو وفيما بينها، حيث قيم المحافظة راسخة إلى أبعد حد وما فتئت تنتشر. ويمكن أن تصبح الشهادات تدبيرا تجاريا فعالا في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات في هذه الأسواق، ولا سيما في البلدان المصدرة الرئيسية.

٣٣ - واختلاف الحالة نوعاً ما في البلدان النامية، ولا سيما بلدان المناطق المدارية، يمكن أن يتجلى أيضاً في أنماط تجارتها على النحو الذي جرت مناقشته آنفاً. ولا تدخل ضمن التبادل التجاري الدولي إلا حصة صغيرة من الخشب المستدير الذي يجري إنتاجه في البلدان النامية، ولا يزيد عدد البلدان التي لها حصة مهيمنة من قيمة صادرات أخشاب المناطق المدارية عن بلدين. وهكذا فإن فعالية الشهادات الموجهة من المستهلكين كتدبير تجاري لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات تقتصر على البلدان التي تشكل مصدري رئيسيين في التجارة الدولية لمنتجات الغابات.

٣٤ - وبما أن نسبة ٨٥ في المائة من الإنتاج العالمي للخشب المستدير تستخدم محلياً، هناك اعتراف بأن الشهادات الموجهة من المستهلكين في التجارة الدولية لا تكفي وحدها لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد العالمي. غير أنه بالإمكان تطبيق مفاهيم ومبادئ إصدار الشهادات في إدارة الغابات بصرف النظر عما إذا كان إنتاج الأخشاب يتم لأغراض التصدير أو الاستهلاك المحلي. ويمكن أن تُستخدم الخطة بفعالية لتعزيز جانبين من جوانب التنفيذ هما الرصد والإنفاذ، فضلاً عن التعويض للتغلب على نقص اليد العاملة التي تتولى الإشراف على الأنظمة وإنفاذها في كثير من البلدان النامية.

٣٥ - وبالرغم من كثرة العمليات التي شُرِعَ فيها على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتصل بإصدار الشهادات، لا تزال توجد ثغرات كثيرة تحول دون التنفيذ الكامل للخطة. فعلى سبيل المثال، هناك أسئلة أساسية منها: من سيكون مسؤولاً عن إصدار الشهادات؟ ومن سيوافق على المبادئ المتعلقة بمشاركة المنتج في مختلف الخطط والتوزيع الجغرافي لهذه الخطط ومواءمتها؟ ومن سيعتمد أهلية مانحي الشهادات؟ وكيف ستعامل المنتجات الآتية من غابات يجري تطهيرها لاستخدامات غير حرجية؟ ومن سيمول عمليات التفتيش الميدانية لمعايرة وسائل إصدار الشهادات ويأذن بإجرائها؟ وحتى ما هي المعايير والمؤشرات التي يمكن اعتمادها لتقييم نوعية إدارة الغابات؟

٣٦ - وفي الدورة الأولى للفريق، اقترحت المبادرتان التاليتان اللتان ترعاها حكومات دعماً لعمل الفريق فيما يتصل بهذه المسألة:

(أ) المؤتمر الدولي لإصدار الشهادات ووضع العلامات على المنتجات الآتية من الغابات التي تدار بصورة مستدامة. وسيُعقد هذا المؤتمر الذي ترعاه أستراليا في بريسبان، أستراليا من ٢٦ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، وسينظر، على وجه الخصوص، في مسألة الإصدار الطوعي للشهادات ووضع علامات على منتجات الغابات، للإسهام في تحسين فهم دور هذه العملية في الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك أثرها على البلدان النامية؛

(ب) اجتماع فريق الخبراء العامل المعني بالتجارة، ووضع العلامات على الأخشاب وإصدار شهادات الإدارة المستدامة للغابات. واجتماع فريق الخبراء هذا، الذي تشترك في رعايته ألمانيا

وإندونيسيا، سيعقد في بون، ألمانيا، من ١٢ إلى ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦، وسينظر في مسائل التجارة ووضع العلامات، وأثر الشهادات على الطلب، فضلا عن الإدارة المستدامة للغابات.

٣٧ - وبالإضافة إلى المبادرتين اللتين ترعاها حكومات بشأن مسألة إصدار شهادات للخشب، ستناقش هذه المسألة كذلك في حلقة عمل عن "المسائل الإيكولوجية والاجتماعية والسياسية المتصلة بإصدار شهادات إدارة الغابات"، ستعقد في كوالا لامبور، ماليزيا من ١٢ إلى ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦. وتشترك في رعاية حلقة العمل جامعة بريتيش كولومبيا، بكندا، وجامعة الزراعة في ماليزيا.

٣٨ - ولزيادة دعم عمل الفريق في مجال التجارة في منتجات الغابات، ترعى حكومة النرويج دراسة عن "الاتجاهات والاحتمالات الطويلة الأجل للعرض والطلب المتصلين بمنتجات الغابات والآثار الممكنة على الإدارة المستدامة للغابات". وتشمل المسائل الرئيسية التي ستجري تغطيتها العوامل التي تؤثر في الاتجاهات الطويلة الأجل للعرض والطلب الصناعيين وغير الصناعيين فيما يتصل بالخشب والآثار الممكنة لهذه الاتجاهات على الإدارة المستدامة للغابات. ومن المنتظر أن يتاح تقرير مرحلي عن الدراسة في الدورة الثانية للفريق وأن تقدم نتائج الدراسة الكاملة في الدورة الثالثة للفريق.

ثانيا - التمويل والتكنولوجيا

ألف - أنماط الاستثمار وتأثيرها على التجارة

٣٩ - من المسلم به أن الإدارة الناجحة للغابات تتصل اتصالا وثيقا بالقدرة على رفع قيمة الغابات من خلال التجهيز النهائي للحصول على القيمة المضافة. وبما أن التجارة والصناعة المتصلتان بمنتجات الغابات يتعين أن تصبحا أكثر فعالية في المستقبل، وسوف تستدعيان تكنولوجيا أفضل، هناك حاجة إلى زيادة مستوى الاستثمار في البلدان النامية لزيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات من حيث اكتساب مزايا تنافسية في التجارة الدولية.

٤٠ - إن القطاع الخاص هو الذي يوظف بالدرجة الأولى الاستثمارات في الصناعة والتجارة القائمتين على الخشب. وذلك على عكس تنمية موارد الغابات في البلدان النامية، حيث يشترك فيها القطاع العام إلى حد بعيد. وفي البلدان حيث تشكل الصناعة الحرجية قطاعا هاما من قطاعات الاقتصاد، تسيطر المشاريع المتوسطة والكبيرة على ذلك. أما في أغلبية البلدان النامية، فإن معظم الصناعات صغيرة النطاق، ويعوق الافتقار إلى رأس المال والتكنولوجيا توسع الصناعة.

٤١ - وتوظف الاستثمار الأجنبي بصورة رئيسية شركات عبر وطنية تعمل في كثير من البلدان النامية. وتأتي المساعدة المالية والتقنية الأجنبية بصورة رئيسية من خلال المساعدة الانمائية الرسمية. وبالنظر إلى مشاركة القطاع الخاص الكبيرة في الصناعة والتجارة في مجال الغابات، تتجه الجهات المانحة إلى إعطاء

أولوية أدنى لتنمية الصناعة والتسويق في مجال الغابات. ويظهر ذلك في الحصة التي تلقتها تنمية صناعة الغابات من المساعدة الانمائية الرسمية في عام ١٩٩٣ والتي لم تتجاوز ٣,٣ في المائة.

٤٢ - وبالتالي، من المحتمل أن يحد نقص الاستثمار من قدرة البلدان النامية على تطوير ما تضطلع به من أنشطة تجهيز نهائي، فضلا عن إنتاج المنتجات التي تتطلب استثمرا كبيرا مثل الألواح الليفية المتوسطة الكثافة والمنتجات الورقية.

باء - التكنولوجيا والبحث

٤٣ - كان الاستثمار في البحوث الحرجية، من الناحية التقليدية، منخفضا في معظم البلدان النامية. وقد أدى ذلك إلى قلة عدد العلماء ومعاهد البحث في مجال الغابات. وتضطلع بأغلبية أنشطة البحث ونقل التكنولوجيا في الحرجة في البلدان النامية مؤسسات ذات ولاية ونطاق دوليين، تختلف مناظيرها اختلافا كبيرا عن التركيز الوطني الذي هناك حاجة ملحة لينصب على الصناعة والتسويق. ونتيجة لذلك، لا يستفيد تعزيز التجهيز النهائي من البحوث المحلية؛ وعلى سبيل المثال، يتعين أن يعتمد ترويج الأنواع الأقل استخداما في السوق الدولية اعتمادا شديدا على قوى السوق بدلا من الخصائص التقنية الفعلية لهذه الأنواع.

ثالثا - اقتراحات للعمل

٤٤ - قد يود الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات أن يحيط علما في دورته الثانية بهذا التقرير المرحلي ويقدم مزيدا من التوجيه لإعداد التقرير المقرر تقديم من أجل المناقشة الموضوعية في الدورة الثالثة للفريق.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفصل الأول، المرفق الأول، الفرع الثالث (رابعا).

(٢) انظر الوثيقة E/CN.17/IPF/1995/3، الفرع الثاني (ثانيا-١).

(٣) انظر FAO Yearbook on Forest Products, 1981-1992, FAO Forest Series, No. 27, FAO Statistics Series No. 116 (Rome, 1994).

(٤) ITTO Annual Review and Assessment of The World Tropical Timber Situation, 1993-1994. (Yokohama, Japan, ITTO, 1995).

- - - - -